واقع وآفاق مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري

The reality and prospects of the contribution of Islamic banking in the Algerian banking system

د. عبد الرزاق بوعيطة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة برج بوعريريج

تاريخ الاستلام :23/11/2018 تاريخ النشر : 2018/12/30

الملخص:

مع النمو الملحوظ لصناعة التمويل الإسلامي في دول العالم كافة، أخذ ظهور المؤسسات المالية التي تعمل وفقا للشريعة الإسلامية عدة أشكال مختلفة للتحول إلى المصرفية الإسلامية، فالبعض فضل البدء بمجرد نافذة إسلامية في مصرف تقليدي فيما أنشأت بعض المصارف فروعا أخرى إسلامية، في حين اختار فريق ثالث إنشاء مصرف إسلامي متكامل، وأخيرا رأت بعض الدول العمل بالنظام المصرفي الإسلامي.

الجزائر كغيرها من الدول تشهد تجارب في مجال العمل المصرفي الإسلامي تتمثل في تجربة بنك البركة الإسلامي ومصرف السلام، وفي إطار ممارسة البنك المركزي الجزائري لبعض وظائفه تقوم العلاقة بينه وبين المصارف الإسلامية في معظمها على المعاملة التقليدية، والمرنة والإعفاء في القليل من الحالات؛ وفي هذه الدراسة سوف نعالج إشكالية مفادها الآتي: ما هو واقع مساهمة المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري؟؛ حيث نتعرض للنظام المصرفي الجزائري بشكل مختصر ودقيق وإلى واقع المصارف الإسلامية في الجزائر وآفاقها المستقبلية، هذا الأخير الذي يضمن التمويل الدائم للمشاريع الاستثمارية سواء تجارية أو تنموية.

الكلمات المفتاحية: نظام مصرفي، صيرفة إسلامية، قوانين منظمة، تمويل.

Summary:

With the remarkable growth of the global Islamic finance industry, the emergence of Sharia-compliant financial institutions has seen several different forms of conversion to Islamic banking. Some have preferred to start with an Islamic window in a traditional bank while some banks have established other Islamic branches, The establishment of an integrated Islamic bank, and finally saw some countries to operate the Islamic banking system.

Algeria, like all other countries, is experiencing experiences in the field of Islamic banking. It is the experience of Al Baraka Islamic Bank and Al Salam Bank. Within the framework of the practice of the Algerian Central Bank for some of its functions, the relationship between it and Islamic banks is mostly traditional, flexible and exempt in a few cases. the study attempted to answer the following question: What is the reality of the Islamic contribution to the Algerian banking system ?; where we are exposed to the Algerian banking system in a brief and accurate and the reality of Islamic banks in Algeria and prospects for the future, Investing activities, whether commercial or development.

Keywords: banking system, Islamic banks, regulated laws, Finance.

Résumé:
Avec la croissance remarquable de l'industrie mondiale de la finance islamique, l'émergence d'institutions financières conformes à la charia a entraîné différentes formes de conversion au système bancaire islamique. Certaines ont préféré commencer par une fenêtre islamique dans une banque traditionnelle, tandis que certaines banques ont créé d'autres succursales islamiques. La création d'une banque islamique intégrée a finalement permis à certains pays d'exploiter le système bancaire islamique.
L'Algérie, comme tous les autres pays, fait des expériences dans le domaine de la banque islamique. C'est l'expérience de la banque islamique Al Baraka et de la banque Al Salam. Dans le cadre de la pratique de la Banque centrale algérienne pour certaines de ses fonctions, la relation entre cette banque et les banques islamiques est essentiellement traditionnelle, flexible et, dans quelques cas, exemptée. L'étude a tenté de répondre à la question suivante: Quelle est la réalité de la contribution de l'Islam au système bancaire algérien? où nous sommes exposés au système bancaire algérien de manière succincte et précise et la réalité des banques islamiques en Algérie et les perspectives d'avenir, Activités d'investissement, qu'elles soient commerciales ou de développement.
Mots-clés: système bancaire, banques islamique, lois réglementées, finance

تمهيد:

تشهد الجزائر تجارب في مجال العمل المصرفي الإسلامي تتمثل في بنك البركة الإسلامي ومصرف السلام؛ وفي إطار ممارسة البنك المركزي الجزائري لبعض وظائفه تخضع المصارف الإسلامية للقوانين المنظمة لعمل البنوك التقليدية، حيث يمارس البنك المركزي مختلف عملياته في قانون موحد يطبق على جميع المصارف بدون إعفاء لنشاط المصارف الإسلامية يخص كيفية تنظيم أعمالها والرقابة عليها إلا في حدود ضيقة واستثنائية، مما يشكل عائقا كبيرا أمام هذه المصارف لممارسة نشاطاتها بشكل سليم بعيد عن شبهة الربا المحرم شرعا أخذا وعطاءا.

إشكالية الدراسة:

ومن خلال العرض السابق، وفي إطار الهدف العام للدراسة، ولتحديد معالم ومقصد الدراسة، فإن السؤال المطروح في هذا الصدد هو: ما هو واقع مساهمة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري؟

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث أساسا للتعرف على أهم المصارف العاملة في النظام المصرفي الجزائري، مع التركيز على الأدوات التمويلية المهمة التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في ظل نظام مصرفي تقليدي، بالإضافة إلى تحليل الدور الاقتصادي الذي تؤديه المصارف الإسلامية في الجزائر .

المنهج المتبع:

نتبع في هذا البحث كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك من خلال التطرق إلى أهم المصارف العاملة في النظام المصرفي الجزائري، ومن ثم تحليل الدور الاقتصادي التي تؤديه المصارف الإسلامية في ظل نظام مصرفي تقليدي؛ بالإضافة إلى استعمالنا للمنهج الاستقرائي الذي أداته الإحصاء لدراسة التقارير السنوية والقوائم المالية، ومن تم استخدام النسب المالية وتحليلها.

تقسيمات الدراسة:

للإلمام بجوانب الإشكالية المطروحة ومن أجل تحقيق أهداف البحث؛ تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة، ومطلبين، وخاتمة؛ وجاء هيكل الدراسة كالآتي: لمحة عن النظام المصرفي الجزائري؛ وواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

أولا: لمحة عن النظام المصرفي الجزائري

يتكون النظام المصرفي الجزائري من ثلاثة هياكل أساسية، تتمثل في بنك الجزائر ومجموعة من المصارف والمؤسسات المالية؛ والتي سوف نعرضها فيما يأتي:

1- بنك الجزائر

تم إنشاء مصرف الجزائر بمقتضى قانون 1962.12.13، وأسند له بموجب قانونه الأساسي، احتكار إصدار النقود ومهمة بنك احتياطي لإدارة القرض ومراقبته[1].

يمثل بنك الجزائر مؤسسة عمومية تقع في قمة هرم النظام المصرفي الجزائري فهو بنك البنوك الذي تخضع له بقية المصارف ومؤسسات الوساطة المالية الأخرى، ويتكون من الهيئات التالية[2]:

1-1: مجلس إدارة بنك الجزائر: ويقوم باتخاذ كافة الإجراءات التنظيمية وإصدار القوانين واللوائح التي تنظم عمليات بنك الجزائر مثل: إعداد الميزانية العامة للبنك، تمثيله أمام القضاء، إبرام الاتفاقات وفتح الفروع والوكالات التابعة له.

1-2: مجلس النقد والقرض: يعتبر السلطة النقدية في الدولة، ويقوم بكل ما يتعلق بالتنظيم والإشراف والرقابة على النظام المصرفي والنقدي في الجزائر.

1-3: اللجنة المصرفية: تراقب مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها، ومن ثم تحديد المخالفات وإصدار العقوبات المناسبة لذلك.

2: البنوك العاملة في الجزائر:

يتشكل النظام المصرفي في نهاية 2016 من تسعة وعشرين (29) مصرفا ومؤسسة مالية، تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة؛ وتقوم المصارف بصفتهم وسطاء معتمدين بجمع الموارد لدى الجمهور، وبتوزيع

---

[1]- عبد الرحمن لحلو، "المصارف الإسلامية والأنظمة المصرفية في دول المغرب العربي"، بحث مقدم لندوة البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، أيام 18 إلى 22 يونيو 1990، ص 412.

[2]- الجريدة الرسمية الجزائرية، المواد 18-19-26-27-58-62-105، عدد 52،27 /2008/08.

القروض للزبائن مباشرة أو من خلال شراء سندات في السوق المالية مصدرة من طرف مؤسسات اقتصادية ومؤسسات مالية أخرى، بالإضافة إلى إتاحة وسائل الدفع للعملاء وتسييرها، كما تقوم بمختلف العمليات المصرفية الملحقة[1].

والجدول التالي يوضح أنواع المصارف العاملة في النظام المصرفي الجزائري؛

جدول رقم (01): أنواع المصارف العاملة في النظام المصرفي الجزائري.

بنوك محلية	بنوك عربية	بنوك أجنبية
بنك الجزائر الخارجي البنك الوطني الجزائري بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك التنمية المحلية القرض الشعبي الجزائري الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	البنك العربي بنك الخليج بنك الإسكان للتجارة والتمويل FRANSABANK EL-DJAZAIR بنك البركة المؤسسة العربية المصرفية بنك السلام تريست بنك	Citibank Natixis-Banque Societe Generale Algerie HSBC BNP Paribas Credit Agricole

المصدر: البنك المركزي الجزائري، اطلع عليه بتاريخ 20-03-2018، على الرابط التالي: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/banquescommerciales.pdf

3: المؤسسات المالية العاملة في الجزائر

حدد القانون الجزائري مهام المؤسسات المالية بأنها كل المهام التي تقوم بها المصارف ما عدا تلقي الأموال (الودائع) من الجمهور وإدارة وسائل الدفع[2]؛ ويبلغ عدد المؤسسات المالية العاملة بالجزائر (09) مؤسسات موزعة بين مؤسسات مالية متخصصة وشركات تمويل تأجيري؛ وهي ممثلة في الجدول التالي:

جدول رقم (02): أنواع المؤسسات المالية العاملة في النظام المصرفي الجزائري.

مؤسسات مالية متخصصة	شركات تمويل تأجيري
-شركة إعادة التمويل الرهني SRH؛ -البنك الشركة المالية للاستثمار والتوظيف Sofinance؛ -سيتيلام الجزائر Cétélem؛ -الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	-الشركة العربية للايجار المالي ALC؛ -المغاربية للإيجار المالي؛ -إيجار ليزينغ؛ -الشركة الوطنية للإيجار المالي.

[1]- بنك الجزائر،" التقرير السنوي 2016"، سبتمبر 2017، ص ص 81-82.

[2]- بنك الجزائر،" التقرير السنوي 2016"، سبتمبر 2017، ص 82.

CNMA؛	-الجزائر إيجار.

المصدر: البنك المركزي الجزائري، اطلع عليه بتاريخ 20-03-2018، على الرابط التالي: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/banquescommerciales_vocationgenerale.pdf

تقوم الجزائر بسلسلة من الإصلاحات التي تشمل المنظومة المصرفية من أجل دعم سلامة المصارف والمؤسسات المالية؛ وينعكس ذلك في الأمر رقم 11/03 بتاريخ: 2003/08/26 الذي يعيد النظر في بعض الأحكام القانونية التي جاء بها القانون رقم 10/90، وبخاصة فيما يتعلق بالإجراءات التالية:

- تخفيض حجم الديون المتعثرة؛
- تحسين نوعية المحافظ وإدارة المخاطر؛
- تحضير البنوك لتطبيق معايير بازل 2 و3؛
- تكثيف سياسات وأدوات ضمان القروض؛
- إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية؛
- توسيع أنظمة الرقابة الداخلية؛
- وضع وسائل لمكافحة غسيل الأموال والوقاية من الجرائم المالية؛
- وضع سياسات وآليات للحفاظ على المعلومات؛
- الشروع في استثمارات لضمان أمن الأموال والمواقع البنكية؛
- رفع الحد الأدنى لرأسمال المصارف والمؤسسات المالية في :2008/12/23 تم إصدار النظام رقم: 04.08 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، حيث يصبح 10 مليار دينار جزائري كحد أدنى بالنسبة للمصارف أو 35 مليار دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية، وذلك خلال أجل مدته سنة واحدة.

4: لمحة عن تطور المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر

جاء في تدخل محافظ البنك المركزي أمام المجلس الشعبي الوطني الآتي[1]:

- أنه في نهاية 2016 تعزز النظام المصرفي بعشرين وكالة جديدة ليرتفع عدد وكالات الشبكة المصرفية من 1557 وكالة في نهاية 2015 إلى 1577 وكالة في نهاية سنة 2016، مع ملاحظة هيمنة واسعة للشبكة العمومية بواقع 1151 وكالة بينما تضم الشبكة الخاصة 426 وكالة؛ وفي 2017 تم اعتماد 35 وكالة جديدة، ومع ذلك تبقى الوساطة المصرفية ضعيفة نسبيا وفي حاجة إلى تحفيز أكبر.

[1]- محافظ البنك المركزي، "حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات 2017"، بنك الجزائر المركزي، فيفري 2018، ص 5.

- وفيما يخص مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، فمنذ فيفري 2016 خرجت الجزائر من قائمة البلدان التي تعرف إخفاقات إستراتيجية في هذا الميدان، وذلك طبقا لما جاء في البيان العام لمجموعة العمل المالي (GAFI).

لا يزال أمام القطاع المصرفي الجزائري الكثير من العمل، فعلى سبيل المثال يشكل القطاع المصرفي الجزائري نسبة 4.9% فقط من القطاع المصرفي العربي، على الرغم من أن الاقتصاد الجزائري يشكل نسبة 8.4% من الاقتصاد العربي، ويدل هذا الأمر على وجوب مواكبة القطاع المصرفي في الجزائر أهمية وحجم الاقتصاد الجزائري؛ وعلى الرغم من التطور الذي شهدته المصارف الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلى أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنةً مع المصارف العربية والأجنبية؛ وتجدر الإشارة إلى أن المصارف الخاصة الموجودة في الجزائر هي فروع لبنوك أجنبية مما يعني غياب المصارف الوطنية ذات الملكية الخاصة، وهذا يؤثر على درجة المنافسة بين المصارف ومستوى الخدمات المقدمة وعلى تطوير المنتجات المصرفية [1].

ولتحليل تطور المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر للفترة من 2011 إلى 2016، نضع الجدول التالي:

جدول رقم (03): تطور المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر من الفترة 2011 إلى 2016.

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العدد الإجمالي	27	29	29	29	29	29
عدد وكالات شبكات المصارف العمومية	1083	1091	1094	1113	1123	1134
عدد وكالات شبكات المصارف الخاصة	343	301	315	325	346	355
عدد وكالات المؤسسات المالية		86	85	88	88	88
ودائع تحت الطلب(مليار دينار)	3495.8	3356.4	3537.5	4428.2	3891.7	3732.2
ودائع لأجل (مليار دينار)	2787.5	3333.6	3691.7	4090.3	4443.4	4409.3
ودائع موضوعة كضمان*(مليار دينار)	449.7	548.0	558.2	599.0	865.6	938.4
مجموع القروض الممنوحة للاقتصاد (مليار	3724.7	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6	7907.8
إجمالي الأصول لقطاع المصارف إلى إجمالي الناتج الداخلي	%62.6	%60.1	%62.5	%69.8	%75.3%	%74.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر المركزي .

[1] – إدارة الدراسات والبحوث، "القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران"، إتحاد المصارف العربية، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 20-03-2018، http://www.uabonline.org/ar/research/banking/p/4.

من بيانات الجدول السابق نلاحظ الآتي:

- بالنسبة للعدد الإجمالي للمصارف والمؤسسات المالية فنلاحظ أنه لم يتغير من سنة 2012، حيث بلغ 29 مصرفا ومؤسسة مالية، مقسمة إلى 20 مصرف و09 مؤسسات مالية؛
- بلغ العدد الإجمالي لوكالات المصارف والمؤسسات المالية 1577 وكالة في نهاية 2016، بمعدل زيادة قدرها 10.59% مقارنة بنهاية سنة 2011؛
- بلغ المبلغ الإجمالي لمختلف أنواع الودائع بنهاية 2016 ما قدره 9079.9 مليار دينار جزائر، بمعدل زيادة قدرها 34.86% مقارنة بنهاية سنة 2011، وهذا يوضح مدى دور النظام المصرفي في تعبئة وجذب المدخرات؛
- بلغ المبلغ الإجمالي للقروض الموجهة للاقتصاد بنهاية 2016 ما قدره 7907.8مليار دينار جزائر، بمعدل زيادة قدرها 112.31% مقارنة بنهاية سنة 2011، وهذا يوضح مدى دور النظام المصرفي في تمويل القطاعات الاقتصادية.

ثانيا: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

من الشائع أن أول محاولة لإنشاء بنك إسلامي كان في أواخر الخمسينات من القرن العشرين في منطقة ريفية في باكستان، وإن لم يكن لها أثر باق الآن؛ حيث تم إنشاء تجربة صغيرة لبنك خال من الفوائد من طرف بعض المزارعين الذين كانوا مستعدين أن يودعوا أموالا دون تقاضي أي فوائد عليها، وكانت هذه الأموال تعطى لمزارعين آخرين فقراء لتحسين زراعتهم دون تحمل أي فائدة على القروض، وبمجرد انتهاء تجربة باكستان حتى بدأت تجربة جديدة في مصر [1].

إلا أنه هناك دراسة كشفت عن مقالة يرجع تاريخها إلى عام 1347هـ/1928م؛ تدعو إلى إنشاء مصرف إسلامي يعمل في الجزائر وفق قواعد الفقه الإسلامي تحت تسمية (البنك الإسلامي الجزائري) بعد أن تم إعداد قانونه الأساسي وجمع رأسماله الاسمي من قبل كبار رجال أعمال مدينة الجزائر من المسلمين، لكن سلطات الاحتلال الفرنسية تصدت لهذا المشروع وأجهضته[2].

إذن فكرة التعامل بالمصرفية الإسلامية ليست بالدخيلة على الجزائريين، بل إن انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي سيمكن الجزائر من الاستفادة مما تتيحه المصارف الإسلامية في مختلف المجالات، خاصة وأن الجزائر في مرحلة نمو تحتاج إلى كل ما يدعم هذا النمو والتنمية، ونظرا للدور والأهمية الكبيرة للمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يتطلب من السلطات النقدية تهيئة المناخ الملائم لعملها؛

[1] – عبد القادر حسين شاشي، "أصل وتطور العمليات المصرفية التجارية والإسلامية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز"، المجلد 21، العدد 02، المملكة العربية السعودية، 2008، ص53.

[2] – عبدالرزاق بلعباس، "صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 02، المملكة العربية السعودية، 2013، ص01.

وتستند الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى عمل مصارف وفروع مؤسسات مالية إسلامية عربية ونوافذ لمصارف محلية، وهي كالآتي:

- بنك البركة الجزائري الذي تأسس سنة 1990 ويعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر؛
- بنك السلام الذي دخل السوق المصرفية الجزائرية عام 2008؛
- المؤسسة العربية المصرفية التي تأسست عام 1998، حيث تقدم خدمات مصرفية إسلامية عن طريق فرع يطلق عليه اسم "بنك ABC الإسلامي" بهدف طمأنة العملاء والأطراف المقابلة بشأن استمرار توافق ومصداقية المنتجات والخدمات؛
- فرع إسلامي لبنك الخليج الجزائر؛
- كما سمحت الحكومة لثلاثة بنوك عمومية بفتح شبابيك (نوافذ) إسلامية بدءاً من نوفمبر2017، هي بنك "القرض الشعبي الوطني" وبنك "الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط" و"بنك التنمية المحلية".
- وفي أكتوبر 2018 منح البنك المركزي الجزائري الضوء الأخضر للبنوك العاملة في النظام المصرفي الجزائري بممارسة العمل وفق ثمانية أنواع من المعاملات الإسلامية.

وقد بلغ حجم الأصول الإسلامية في الجزائر في 2013 أكثر من 3 مليار دولار أي حوالي 2.4% من إجمالي الأصول المصرفية؛ وتنمو المصارف التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية في الجزائر بوتيرة أسرع من البنوك التقليدية، إذ سجلت نسبة نمو 15% في العام 2013؛ وقد بلغ حجم أصول بنك البركة للجزائر2.01 مليار دولار، وأصول المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية 0.66 مليار دولار، وأصول بنك السلام حوالي 0.41 مليار دولار[1].

ومن المعلوم أنه يوجد ثلاثة نماذج من البيئات التي تعمل فيها البنوك الإسلامية في العالم من الناحية القانونية، وهي كالآتي[2]:

- نموذج نظام مصرفي إسلامي كامل: وهي حالة السودان.

— نموذج نظام ذو قوانين خاصة لمراقبة أعمال البنوك الإسلامية: مثل ماليزيا، تركيا، الإمارات، اليمن، الكويت، لبنان.

— نموذج نظام تخضع فيه البنوك الإسلامية للقوانين المنظمة للبنوك الأخرى: وهي حالة بقية البلدان الإسلامية والغربية؛ والجزائر تدخل ضمن هذا النموذج حيث أن عمليات جميع البنوك العاملة في الدولة تخضع لنفس القانون، وذلك رغم الاختلاف في طبيعة العمل بين البنوك الإسلامية ممثلة في بنك البركة الجزائري ومصرف السلام والبنوك التقليدية الأخرى.

---

[1]- إدارة الدراسات والبحوث، "القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران"، إتحاد المصارف العربية، مرجع سبق ذكره، ص 02.

[2]- سليمان ناصر، "تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق"، مجلة الباحث، العدد04، الجزائر، 2006، ص 28.

1: لمحة عن المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر

الصيرفة الإسلامية في الجزائر كانت مقتصرة على خدمات "بنك البركة الجزائري" الذي يعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية فيها، ثم بعد من 15 سنة تم تسجيل إنشاء مصرف جديد في هذا المجال وهو مصرف السلام، الذي باشر أعماله من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية [1].

ولا تزال حصة البنوك الإسلامية من السوق المصرفي الجزائري متواضعة؛ حيث أن البنوك العمومية تحوز على نسبة 87% من حيث الودائع أو التمويلات، في حين تتنافس باقي المؤسسات البنكية على 13% المتبقية وحصة بنك البركة ومصرف السلام منها لا تتجاوز 17% بالنظر إلى حداثة هذه البنوك وعدم انتمائها إلى مجموعات كبيرة مثل البنوك الدولية المعروفة، وكذلك للسياسة التمويلية والائتمانية المعتمدة[2].

1-1: بنك البركة الجزائري:

يعتبر بنك البركة الجزائري أول مصرف إسلامي يفتح أبوابه في الجزائر، وهو إحدى الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية السعودية التي مقرها البحرين وتنتشر في اثني عشر دولة وتدير نحو 300 فرع.

أنشأ في 1990/12/06 وأفتتح رسميا في 1991/05/20، وبدأ نشاطه محليا في 1991/09/01، وهو أول مؤسسة مصرفية تأسست على ضوء قانون النقد والقرض الصادر في: 1990/04/14، اتخذ العاصمة مقرا له وأنشأ 30 فرع منتشرة على مستوى التراب الوطني نهاية 2015[3].

وقد أنشأ برأس مال قدره (500 مليون دينار جزائري) يشترك فيه كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 50%، وشركة حصة البركة القابضة بنسبة 50 % (شركة سعودية مقرها البحرين)، وفي آخر التقارير التي يصدرها البنك أعلن عن نسبة 59.9 % بالنسبة لمجموعة البركة و40.1 % بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1-2: مصرف السلام:

انطلق نشاط مصرف السلام بداية من تاريخ 20أكتوبر 2008 كثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي، تتكون شبكته حاليا من 07 فروع[4]؛ وهو إحدى الوحدات المصرفية التابعة لمصرف البحرين الذي ينتشر في ثلاث دول هي

---

[1]- سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، "متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة ورقلة، العدد السابع ، الجزائر، 2009، ص 310.

[2]- حيدر ناصر، الموقع الرسمي لمصرف السلام، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 22-03-2018، على الرابط : http://www.alsalamalgeria.com/?path=news.actualite.article.110.

[3]- الموقع الرسمي لبنك البركة، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 14-09-2015 ،http://www.albaraka.com/ar/media/pdf/abg%20pd%2030%20june%202015%20%20arb.pdf

[4]- مصرف السلام الجزائري، "التقرير السنوي 2016"، الجزائر، ص 30.

البحرين والسودان والإمارات العربية المتحدة، ويعد من المكاسب المهمة التي تعزز بها السوق المصرفي الجزائري[1]؛ ويبلغ رأس مال مصرف السلام الاسمي 10 مليار دينار جزائري، ومع احتساب الأرباح المتراكمة يصل إلى 16 مليار دينار جزائري[2].

تنقسم أساليب التمويل في مصرف السلام الجزائر كغيره من البنوك الإسلامية بحسب العقود المستخدمة فيها؛ حيث نجد عقود المعاوضات (السلم، البيع بالتقسيط، البيع الآجل، المرابحة للآمر بالشراء، الاستصناع، الإجارة المنتهية بالتمليك)، وعقود المشاركات (المضاربة، المشاركة، المزارعة...) .

ويقدم مصرف السلام خدمات للشركات وأخرى للأفراد؛ فالأولى تتضمن: العمليات المصرفية (الحساب الجاري، ودفتر شيكات مجاني، وخدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي)، والتجارة الخارجية (بوالص التحصيل، العمليات المستنديّة، والتعهدات وخطابات الضمان البنكية)، وطرق التمويل عن طريق كل من العقود التالية (عقد المرابحة للآمر بالشراء، عقد الإيجار، عقد السلم، عقد المضاربة، عقد المشاركة، عقد الاستصناع ...إلخ)؛ والثانية تتضمن: العمليات المصرفية (الحساب الجاري، ودفتر شيكات مجاني، وخدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي)، وحسابات الاستثمار(حسابات التوفير "أمنيتي"، وحساب الاستثمار)، والخدمات (بطاقة الدفع الإلكترونية "آمنة"، وخزانات الأمانات "أمان")؛ كما يوفر مجموعة من الخدمات المصرفية الأخرى التي تتضمن: أجهزة الصراف الآلي والدفع الآلي المنتشرة في العديد من المناطق الحيوية، وخدمات مصرفية عن بعد، وخدمة الإيميل سويفت "سويفتي"، وخدمة الدفع عبر الأنترنت (E-Amina)[3].

1-3: أهم مؤشرات المصارف الإسلامية في الجزائر:

تتمثل أهم مؤشرات المصارف الإسلامية في كل من الموجودات، والودائع، والقروض، وحقوق الملكية والأرباح في كل من بنك البركة ومصرف السلام، والجدول التالي يمثل تطور أهم المؤشرات لبنك البركة الجزائري ومصرف السلام.

جدول رقم (04): تطور أهم المؤشرات لبنك البركة ومصرف السلام.

(مليون دولار)

السنوات	المصرف	2012	2013	2014	2015	2016
الموجودات	البركة	1,760	2,010	1,840	1,870	-
	السلام	420	506	339	365	478

[1]- الموقع الإلكتروني لمصرف السلام، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 21-03-2018، http://www.alsalamalgeria.com/?path=catalogue.produits.famille.3.

[2]- حيدر ناصر، الموقع الرسمي لمصرف السلام، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[3]- الموقع الرسمي لمصرف السلام، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 22-03-2018، http://www.alsalamalgeria.com .

الودائع	البركة	1,197	1,481	1,434	1,510	-
	السلام	248.58	306.27	166.14	213	311
التمويل	البركة	832	802	930	-	-
	السلام	265.03	368.23	252.12	191	264
الأرباح	البركة	54	52	53	41	-
	السلام	14.35	16.21	12.9	3	10

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرفين.

من بيانات الجدول السابق نلاحظ ما يأتي:

بالنسبة للموجودات: موجودات بنك البركة تعادل حوالي أربع أضعاف موجودات مصرف السلام (إجمالي أصول بنك البركة نهاية سنة 2015 هو حوالي 1.87 مليار دولار، بينما بلغ إجمالي أصول لمصرف السلام نهاية سنة 2015 حوالي 365 مليون دولار وسنة 2016 حوالي 478 مليون دولار)؛ كما نلاحظ أن هناك تذبذب نمو أصول البنكين المقومة بالدولار الأمريكي (سجل أحسن مبلغ للبنكين سنة 2013)، انخفاض في موجودات بنك البركة سنة 2014 راجع إلى إعادة تخصيص الأصول السائلة لتخدم مجالات الأعمال في البنك {15-ص34}؛ كما بلغت نسبة التغير في الأصول المقومة بالدولار لبنك البركة بين سنة 2012 وسنة 2015 معدل 6.25%، بينما بلغت نسبة التغير في الأصول المقومة بالدولار لمصرف السلام بين سنة 2012 وسنة 2015 معدل (-13.09%)، وبين سنتي 2012 و2016 معدل 13.8%.

بالنسبة للودائع: الودائع لدى بنك البركة أكثر من خمسة أضعاف الودائع لدى مصرف السلام (إجمالي الودائع لدى بنك البركة نهاية سنة 2015 هو حوالي 1.51 مليار دولار، بينما بلغ إجمالي أصول لمصرف السلام نهاية سنة 2015 حوالي 213 مليون دولار، وسنة 2016 حوالي 311 مليون دولار)؛ كما نلاحظ أن هناك تذبذب نمو الودائع المقومة بالدولار الأمريكي للبنكين (سجل أحسن مبلغ لبنك البركة سنة 2015 بمبلغ 1.51 مليار دولار، ومصرف السلام سنة 2016 بمبلغ 311 مليون دولار)؛ وبلغت نسبة التغير في الودائع المقومة بالدولار لبنك البركة بين سنة 2012 وسنة 2015 معدل 26.15%، بينما بلغت نسبة التغير في الودائع المقومة بالدولار لمصرف السلام بين سنة 2012 وسنة 2015 معدل (-14.31%)، وبين سنتي 2012 و2016 معدل 25.11%.

بالنسبة للتمويل: الائتمان المقدم من بنك البركة نهاية سنة 2014 هو حوالي 930 مليون دولار، بينما بلغ الائتمان المقدم من مصرف السلام نهاية سنة 2016 حوالي 264 مليون دولار؛ كما نلاحظ أن هناك تذبذب نمو الائتمان المقدم المقوم بالدولار الأمريكي للبنكين (سجل أحسن مبلغ لبنك البركة سنة 2015 بمبلغ 930 مليون دولار، ومصرف السلام سنة 2013 بمبلغ 368.2 مليون دولار)؛ وبلغت نسبة التغير في الائتمان المقدم

المقوم بالدولار لبنك البركة بين سنة 2012 وسنة 2014 معدل 11.78%، بينما بلغت نسبة التغير في الائتمان المقدم المقوم بالدولار لمصرف السلام بين سنة 2012 وسنة 2016 معدل (-0.38%).

بالنسبة للأرباح: الأرباح الصافية لبنك البركة نهاية سنة 2015 هي حوالي 41 مليون دولار، بينما بلغت الأرباح الصافية لمصرف السلام نهاية سنة 2016 حوالي 10 مليون دولار؛ كما نلاحظ أن هناك تذبذب نمو الأرباح الصافية المقومة بالدولار الأمريكي للبنكين (سجل أحسن مبلغ لبنك البركة سنة 2012 بمبلغ 54 مليون دولار، ومصرف السلام سنة 2013 بمبلغ 16.21 مليون دولار)؛ وبلغت نسبة التغير في الأرباح الصافية المقومة بالدولار الأمريكي لبنك البركة بين سنة 2012 وسنة 2015 معدل (-24.07%)، بينما بلغت نسبة التغير في الائتمان المقدم المقوم بالدولار لمصرف السلام بين سنة 2012 وسنة 2016 معدل قدره (-30.31%).

2: سبل تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر

إن تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر ضرورة حتمية يجب مراعاتها، خاصة مع تزايد المصارف الإسلامية مستقبلا، وذلك لتمكين الاقتصاد الوطني من الاستفادة من مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل مختلف القطاعات، ولتمكين المواطن الجزائري المسلم من التعامل بمختلف صيغ التمويل الإسلامي وأبعاده عن التمويل التقليدي القائم على الربا وعلى التباعد بين دائرة الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي؛ والجدول التالي يوضح مدى مساهمة المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري.

جدول رقم (05): تطور مساهمة المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري (أهم المؤشرات).

(مليون دولار)

السنوات	المصرف	2012	2013	2014
الموجودات	المصارف الإسلامية في الجزائر	2,180	2,516	2,179
	النظام المصرفي الجزائري	123,000	130,000	135,000
الودائع	المصارف الإسلامية في الجزائر	1,446	1,787	1,600
	النظام المصرفي الجزائري	85,000	91,000	96,000
القروض	المصارف الإسلامية في الجزائر	1,097	1,170	1,182
	النظام المصرفي الجزائري	55,000	65,000	67,000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد الجدول السابق والتقارير السنوية لبنك الجزائر.

من بيانات الجدول السابق نلاحظ ما يأتي:

بلغ العدد الإجمالي للمصارف والمؤسسات المالية العاملة في النظام المصرفي الجزائري 29 مصرفا ومؤسسة مالية بنهاية 2016، منها اثنان فقط تعتمد في تعاملاتها على الصيرفة الإسلامية، ولا تقبل التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا المحرم في الشريعة الإسلامية، أي أن نسبة التواجد تقدر بمعدل 6.90% وهي متدنية جدا.

بالنسبة للموجودات: بلغت نسبة مساهمة المصارف الإسلامية في موجودات النظام المصرفي الجزائري 1.77% و1.93% و1.61% في السنوات 2013، 2014، 2015 على التوالي؛ وهي نسب صغيرة جدا؛

بالنسبة للودائع: بلغت نسبة مساهمة المصارف الإسلامية في الودائع لدى النظام المصرفي الجزائري 1.70% و1.96% و1.66% في السنوات 2013، 2014، 2015 على التوالي؛ وهي نسب صغيرة جدا؛

بالنسبة للتمويل: بلغت نسبة مساهمة المصارف الإسلامية في الائتمان الذي يقدمه النظام المصرفي الجزائري 1.99% و1.8% و1.76% في السنوات 2013، 2014، 2015 على التوالي؛ وهي أيضا نسب صغيرة جدا.

ومن العوائق المهمة التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر ما يأتي:

غياب الإطار القانوني؛ نقص الإرادة الحقيقية في التوجه للعمل المصرفي الإسلامي حيث لوحظ التوجه للتمويل التقليدي ولم يذكر التمويل الإسلامي[1]؛ افتقار موظفي المصارف الإسلامية للتأهيل والتكوين، بالإضافة إلى الاعتماد على مركز تدريب واحد تابع لبنك البركة (وهذا يتنج عنه العديد السلبيات)[2]؛ سوء تنظيم وهيكلة الإدارة التمويلية؛ ومن أجل إعداد قانون لتنظيم المصارف الإسلامية في الجزائر يجب اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات منها [3]:

. إدراج ملف المصارف الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية؛

. تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين ومصرفيين، وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون المصارف الإسلامية، ولعل المبادرة التي انطلقت من طرف المجلس الإسلامي الأعلى تفي بالغرض؛

. دراسة القوانين المنظمة للمصارف الإسلامية في الدولة العربية والإسلامية والاستفادة من تجارب هذه البلدان في التحول نحو المصرفية الإسلامية، خاصة تجربة السودانية التي تحولت إلى العمل المصرفي الإسلامي بشكل كلي، والتجربة الماليزية التي تضم العديد من الجزائريين في كل من معهد INCEIF ومركز البحوث ISRA[4]؛

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، 17 مارس 2018، ص 11.

[2]- حيدر ناصر، الموقع الرسمي لمصرف السلام، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[3]- محمود سحنون وزنكري ميلود، "مبررات وآليات إنتاج النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، 12/11مارس 2008، ص 13.

[4]- يونس صوالحي، "الإطار القانوني للصيرفة المالية المستوحاة من الشريعة الإسلامية"، بحث مقدم لليوم البرلماني حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر (واقع وآفاق) يوم 14 أفريل 2011، الجزائر، ص ص 5-6.

. قيام تعاون كامل بين الجهات المعنية بهذا الأمر لإنجاحه مثل: بنك الجزائر، وزارة المالية، جمعية المصارف والمؤسسات المالية، خبراء في المصرفية الإسلامية، ثم يعرض على البرلمان والحكومة للمصادقة ولتنفيذ هذا القانون؛

. القيام بخرجات علمية لدراسة تجربة المصارف الإسلامية في الدول التي قطعت شوطا في هذا المجال؛

. إعطاء قانون المصارف الإسلامية المكانة اللائقة ضمن قوانين النظام المصرفي الجزائري.

هذا من جانب الإطار القانوني، وأما مشكلة نقص الإرادة الحقيقية في التوجه للعمل المصرفي الإسلامي فلابد من التعاون على البر والتقوى، وذلك بتقديم النصيحة للمسؤولين والتذكير بما عند رب العالمين من النعيم المقيم والعذاب الأليم.

وفيما يخص افتقار موظفي المصارف الإسلامية للتأهيل والتكوين وسوء تنظيم وهيكلة إدارته التمويلية؛ فالأكيد أنما العلم بالتعلم، والحمد لله يوجد في العديد من الدول تجارب ناجحة في العمل المصرفي الإسلامي يمكن الاستفادة منها من ناحية تأهيل الكوادر والمسيرين وتحسين طرق الإدارة والتنظيم، ووجود تخصص الاقتصاد الإسلامي في كل من جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، وجامعة سطيف، وجامعة البليدة؛ بالإضافة إلى وجود العديد من كبار الباحثين الجزائريين في هذا المجال نذكر منهم (ليس على سبيل الحصر): محمد بوجلال بجامعة المسيلة، كمال رزيق بجامعة البليدة، محمد فرحي بجامعة الأغواط، صالح صالحي بجامعة سطيف، سليمان ناصر جامعة ورقلة، حسن لحساسنة مركز سنغافورة، يونس صوالحي ماليزيا، السعيد بوهراوة ماليزيا.

الخلاصة:

تطرقنا في هذه الدراسة للنظام المصرفي الجزائري بشكل مختصر ودقيق، وإلى واقع المصارف الإسلامية في الجزائر وآفاقها المستقبلية، هذا الأخير الذي يضمن التمويل الدائم للمشاريع الاستثمارية سواء أكانت ربحية أو تنموية؛ وقد وجدنا أن العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر لا يزال يواجه العديد من المعوقات من أهمها عدم وجود قوانين واضحة تنظم وتسير وتساعد على العمل المصرفي الإسلامي؛ بالإضافة إلى نقص التكوين على العمل المصرفي الإسلامي، والدليل على ذلك أن معظم كوادر الفروع الإسلامية هم من خريجي المصرفية التقليدية والاعتماد على مركز التدريب الخاص ببنك البركة ما يجعل الخريجين لهم توجه خاص نتيجة عدم استقلالية مركز التدريب، بالرغم من أن هناك جامعات فتحت تخصصات للصيرفة الإسلامية؛ وعلى متخذي القرار في الجزائر النظر بجدية في مسألة عدم وجود قوانين تنظم وتسير وتساعد على العمل المصرفي الإسلامي لأن الجزائر بكل بساطة بلد مسلم ونسبة المسلمين في الجزائر تفوق 98% وليس من الإنصاف أن يكون هناك طريق واحد فقط لإجراء المعاملات المالية وهو محرم في الشريعة الإسلامية؛ كما لابد من إنشاء هيئة شرعية عليا ومتخصصة تعمل على وضع أسس

العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر ومراقبته ونشره وتدريب الكوادر والرجوع إليها في كل صغيرة وكبيرة ولعل هناك بادرة من قبل المجلس الإسلامي الأعلى بالجزائر.

قائمة المراجع:

1- إدارة الدراسات والبحوث، "القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران"، إتحاد المصارف العربية.

2- بنك الجزائر،" التقرير السنوي 2016"، سبتمبر 2017، ص ص 81-82.

3- الجريدة الرسمية الجزائرية، المواد 18-19-26-27-58-62-105، عدد 52،27 /2008/08.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، 17 مارس 2018.

5- سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، "متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة ورقلة، العدد السابع ، الجزائر، 2009.

6- سليمان ناصر، "تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق"، مجلة الباحث، العدد04، الجزائر، 2006.

7- عبد الرحمن لحلو، "المصارف الإسلامية والأنظمة المصرفية في دول المغرب العربي"، بحث مقدم لندوة البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، أيام 18 إلى 22 يونيو 1990.

8- عبد القادر حسين شاشي، "أصل وتطور العمليات المصرفية التجارية والإسلامية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز"، المجلد 21، العدد 02، المملكة العربية السعودية، 2008.

9- عبدالرزاق بلعباس، "صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 02، المملكة العربية السعودية، 2013.

10- مجموعة البركة، "التقرير السنوي 2014"، البحرين.

11- محافظ البنك المركزي، "حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات 2017"، بنك الجزائر المركزي، فيفري 2018.

12- محمود سحنون وزنكري ميلود، "مبررات وآليات إنتاج النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، 12/11مارس 2008.

13- مصرف السلام الجزائري، "التقرير السنوي 2016"، الجزائر.

14- يونس صوالحي، "الإطار القانوني للصيرفة المالية المستوحاة من الشريعة الإسلامية"، بحث مقدم لليوم البرلماني حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر (واقع وآفاق) يوم 14 أفريل 2011، الجزائر.

المواقع الالكترونية:

1- الموقع الالكتروني لبنك البركة: http://www.albaraka.com

2- الموقع الإلكتروني لمصرف السلام: http://www.alsalamalgeria.com .

3- الموقع الالكتروني لاتحاد المصارف العربية: http://www.uabonline.org/ar/research/banking/p/4.

4- الموقع الالكتروني لبنك الجزائر المركزي:
http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/banquescommerciales_vocationgenerale.pdf

References:

1- Department of Studies and Research, "Algerian Banking Sector: Continuous Update and Development", Union of Arab Banks.
2. Bank of Algeria, "Annual Report 2016", September 2017, pp. 81-82.
3. Official Gazette, articles 18-19-26-27-58-62-105, No. 52.27 / 08/2008.
4. Official Gazette of the Republic of Algeria, No. 15, 17 March 2018.
5- Sulaiman Nasser and Abdul Hamid Boucherma, "Requirements for the Development of Islamic Banking in Algeria", Journal of the researcher, Faculty of Economic Sciences and Commercial Sciences, University of Ouargla, No. 7, Algeria, 2009.
6- Sulaiman Nasser, "The Experience of Islamic Banks in Algeria, Reality and Prospects," Al-Bahar Magazine, Issue 04, Algeria, 2006.
7- Abdul Rahman Lahlou, "Islamic Banking and Banking Systems in the Arab Maghreb Countries", presented to the Symposium of Islamic Banks and their Role in the Development of the Economies of the Arab Maghreb, 18-22 June 1990.
8- Abdul Qader Hussein Shashi, "Origin and Evolution of Commercial and Islamic Banking Operations, King Abdulaziz University Journal," Volume 21, No. 02, Saudi Arabia, 2008.
9- Abdul Razzaq Belabbas, "Pages from the History of Islamic Banking An Early Initiative for the Establishment of an Islamic Bank in Algeria in the Late 1920s", Islamic Economic Studies Journal, Volume 19, No. 02, Saudi Arabia, 2013.
10. Al Baraka Group, "Annual Report 2014", Bahrain.
11- The Governor of the Central Bank, "Linkage on the Monetary and Financial Developments of 2016 and the Trends of 2017", Central Bank of Algeria, February 2018.
12- Mahmoud Sahnoun and Zlikri Miloud, "Justifications and Mechanisms of the Algerian Banking System for Islamic Banking", Paper presented to the Second International Conference on Reforming the Algerian Banking System in the Current World Developments, University of Ouargla, Algeria, 11-12 March 2008.
13. Al Salam Bank Algeria, "Annual Report 2016", Algeria.
14. Younis Sawalhi, "The Legal Framework for Financial Banking Inspired by Islamic Law", presented to the Parliamentary Day on Islamic Banking in Algeria (Reality and Prospects) on 14 April 2011, Algeria